

## ورقة موقف

# الحق في التعليم في ظل جائحة كورونا

إعداد:

المركز الوطني لحقوق الإنسان

تم إعداد هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي (EU) والوكالة الإسبانية للتعاون الانمائي الدولي (AECID) من قبل مركز حماية وحرية الصحفيين ضمن مشروع تغيير "نهج تشاوري جديد لدعم حقوق الإنسان" وإن محتوى هذا التقرير يقع على عاتق ومسؤوليتهم ولا يمكن أن يعكس بالضرورة آراء الوكالة الإسبانية أو الاتحاد الأوروبي.

## المقدمة

كفل الأردن الحق في التعليم في مختلف المراحل بما في ذلك التعليم الابتدائي حيث أنه الزاميا ومجانيا للجميع، وبذلك فلقد وصلت نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الاساسي إلى 100% بحلول عام 2007، وفي عام 2013 بلغت نسبة الانتقال إلى التعليم الثانوي 98% من خريجي المدارس الثانوية، وفي آذار مارس 2015، وجه جلالة الملك عبد الله الثاني رسالة إلى رئيس الوزراء آنذاك عبد الله النسر طلب فيها إعداد استراتيجية وطنية يندبثق عنها خطة لـ 10 أعوام تُعنى بتطوير قطاعات التعليم الأساسي، والتعليم العالي، والتعليم التقني والتدريب المهني، وبناء على رسالة جلالة الملك سُكّل في نيسان 2015 اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وأكدت اللجنة أن الاستراتيجية تسعى إلى التأكد من حصول الأطفال على تعليم مبكر عالي الجودة، وتجارب تسهم في الارتقاء بجاهزيتهم للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي عام 2025.

تمثل الاستراتيجية الوطنية عملا وطنيا وخطوة على طريق الإصلاح، والتغلب على المعوقات والتحديات، إلا أنه ورغم ذلك أصاب التعليم تراجع يدعو للقلق فرضته الظروف الاقتصادية الصعبة، والعوامل المحيطة ومن أوجه التراجع:

أولا: تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية مما يمثل عبئا رهيبا على كاهل الأسرة.

ثانيا: تراجع دور المدرسة في العملية التربوية نتيجة لظاهرة الدروس الخصوصية.

ثالثا: ضعف المستوى التعليمي لكافة الخريجين في التعليم قبل الجامعي.

رابعا: ضعف المستوى العلمي والأداء العملي للمعلم الأردني.

خامسا: الأبنية المدرسية في معظم مدارس مدن وقرى الأردن قديمة، وتفتقر للمقومات التي يمكن من خلالها إنجاز العملية التعليمية.

## جائحة كورونا والتعليم

اضطرت المدارس الحكومية، والخاصة، والجامعات، ورياض الأطفال إلى الإغلاق الطارئ أثر انتشار وباء فيروس كورونا، وتمشيا مع إرشادات الحكومة للوقاية من الفيروس التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية اتخذت الأردن والعديد من الدول إجراءات طالت جميع القطاعات، وخاصة قطاع التعليم حيث وجدت المؤسسات التعليمية نفسها أمام تحدي متابعة الدراسة عن بعد منذ شهر آذار من عام 2020 على أمل الحد من انتشار هذا الوباء بين الطلاب والطاقم التعليمي، وعليه فلقد اتخذت سلسلة من الإجراءات على النحو التالي:



Funded by the European Union  
بتمويل من الاتحاد الأوروبي



- أطلقت وزارة التربية والتعليم منصة على الانترنت ابتداء من 2020/8/31، وأعلن وزير التربية والتعليم حينها عن خطط لإعادة فتح المدارس، وأوضح بأن الإجراءات التي تم اتخاذها تمت بالتنسيق مع وزارة الصحة الأردنية، وأبدت الوزارة استعدادها لتنفيذ أي إجراءات إضافية إذا تفاقمت حالة كوفيد-19.
- أعلنت وزارة التعليم العالي في عام 2020 وقف العمل بكافة أشكال التعليم الوجيه، وفي عام 2021 أصدر رئيس الوزراء البلاغ رقم 32 لسنة 2021 الصادر بالاستناد لأحكام أمر الدفاع رقم 19 لسنة 2020، والمتضمن اعتماد طرق وأساليب التعليم عن بعد في جميع المؤسسات التعليمية حتى نهاية الفصل الدراسي للعام 2021/2020، ونهاية الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 2021/2020، ما عدا الحالات التي يقرر فيها وزير التربية والتعليم، أو مجلس التعليم العالي حسب مقتضى الحال في بعض الحالات، شريطة التقيد بالتباعد الاجتماعي، والالتزام بوضع الكمامة.

والمركز يرى أن اللجوء إلى التعليم عن بعد في الأردن بعد إغلاق المدارس والجامعات، يعد خيارا بديلا للحد من انتشار الفيروس إلا أنه لم يكن ناجحا إلى حد كبير، حيث أن تجربة التعلم عن بعد تحتاج إلى تطوير، والكثير من الجهد، وهذا ما أكده وزير التربية د. تيسير النعيمي في أحد تصريحاته الصحفية، حيث أوضح بأن تجربة التعليم عن بعد تحتاج إلى تطوير، كما وأكد ذلك العديد من المعلمين، فوصفوا التجربة بأنها غير ناجحة، وأيدت ذلك أيضا الأمين العامة لوزارة التربية والتعليم د. نجوى قبيلات، حيث ورد على لسانها "لا يعتبر التعليم عن بعد بديلا للتعليم الدراسي النظامي، ولكن قد تستخدمه الوزارة مستقبلا كمعزز للتعليم أي ما يسمى تعليما متمازجا لا بد منه".

وبناء على ما تقدم فإن التعليم عن بعد قد أقر باعتباره منتظما يحترم كافة الأغراض المنصوص عليها في الدستور الأردني وكذلك قانون التربية والتعليم، ولا بد من أن يؤمن أرضية ومرونة كافية لإدخال أشكال جديدة من التعلم، واعتبار الاختبارات المدرسية، والجامعية الإلكترونية شكلا مقبولا من أشكال تعليم الطلاب.

كما أنه لا بد من أن يأتي متوافقا مع نص المادة السادسة من الدستور، وقانون التربية والتعليم، ونصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحديد المواد (13)، (14)، (15) حيث أكدت هذه المواد على الحق في التربية والتعليم لكل شخص، حيث يستلزم الحق في التعليم متطلبات خاصة في مختلف مراحل التعليم، وخصوصا كون التعليم الابتدائي إلزاميا ومجانيا للجميع، وكذلك على أن تكفل الدولة عدم انتهاك الحق في التعليم، وكذلك القضاء على التمييز القائم على الدخل بالأحقية في التعليم على أن يتضمن هذا الحق السمات التالية:

أولا: توفير البنى التعليمية الكافية للجميع ولا بد من أن تكون مجهزة بكل المرافق والمواد لحسن سير عملها.

ثانيا: تضمن الدول إمكانية الالتحاق من خلال الالتزام بثلاثة عناصر أساسية، وهي: عدم التمييز، وإمكانية الالتحاق المادي، وإمكانية الالتحاق الاقتصادي.



ثالثاً: ضمان توافق المناهج الدراسية وأساليب التدريس مع الأهداف التعليمية الشاملة المتمثلة في التعليم والمعايير التعليمية الدنيا التي تحددها الدولة.

رابعاً: مرونة التعليم بحيث يتسنى له التكيف مع احتياجات المجتمعات البشرية.

### أبرز التحديات والمشكلات التي واجهت التعليم عن بعد

أولاً: عدم انخراط عدد كبير من الطلبة في التعليم عن بعد

أكد وزير التربية والتعليم أن 87% من الطلبة يتابعون التعليم عن بعد، وأن الوزارة تدرك أن هناك طلبة لم ينخرطوا في عملية التعليم عن بعد، وهذا ما أكده العديد من أهالي الطلبة، وخصوصاً في المناطق النائية.

ثانياً: صعوبة في توفير حزم بيانات خلوية (حزم الإنترنت) للانخراط في التعلم عن بعد.

على الرغم من تسجيل مشاهدات عالية لمنصة درسك ونجاح بعض المدارس الخاصة في عملية التعلم عن بعد، فإن استهلاك المزيد من الحزم لمتابعة الدروس عبر المنصات والتطبيقات الأخرى أدى إلى شعور أولياء الأمور بالنقص بسبب قلة الموارد المالية.

ثالثاً: الافتقار لأدوات التعلم عن بعد

على الرغم من تسجيل 28 مليون مشاهدة لمنصة درسك التي قامت الوزارة باستحداثها لكن تحديات كثيرة تواجه الطلبة في متابعة الدروس عبر المنصات والتطبيقات المختلفة، وعدم توفر الأجهزة الذكية اللازمة غالباً ما يعتمد أكثر من طالب في البيت الواحد على جهاز نقال واحد بسبب قلة الموارد المالية، وكذلك ضعف الإنترنت، ونشير إلى أن منصة درسك تواجه مشاكل تقنية أثناء عملية التسجيل والمتابعة.

رابعاً: ضعف خطوط شبكة الانترنت وانقطاعها المفاجئ

يواجه الطلبة وخصوصاً في المناطق النائية صعوبة بالالتحاق بالمنصة نظراً لضعف شبكة الإنترنت، وانقطاعها بشكل مستمر.

خامساً: عدم توفر الاحتياجات الخاصة للطلبة ذوي الإعاقة للتعلم عن بعد

عانى الطلاب من ذوي الإعاقة من التعلم عن بعد، حيث لم يتلقوا التعليم اليومي بالمستوى المناسب لاحتياجاتهم لأدوات خاصة، وطرق تتناسب مع إعاقاتهم وقدراتهم الذهنية، والسمعية، والبصرية، والسلوكية، والتوحد، واضطراب اللغة والكلام.

## التوصيات

يؤكد المركز على ما يلي:

1. ضرورة تزويد الطلبة في كافة المناطق، وخصوصا المناطق النائية، ومن لا تتوفر لديهم، بأدوات التعلم عن بعد.
2. ضرورة حصول الطالب على خدمة الإنترنت، وضرورة الشمول الإلكتروني بحيث لا تنعكس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على الناحية التعليمية؛ مما سيؤثر على بيئة التعليم، والتسرب فيما بعد، وضعف مخرجات التعليم.
3. ضرورة العمل على تمكين الطلبة من حصول على كافة أدوات التعليم عن بعد كأجهزة "التابلت"، وحزم الإنترنت بشكل متساو وعادل، وفي مختلف المناطق حيث أن هناك بعض العائلات التي لا تتوفر لديها عدة هواتف محمولة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث مشكلة في عملية التعليم عن بعد، وقيام بعض العائلات بالاستدانة من أجل الحصول على ثمن بطاقات النت.
4. ضرورة العمل على مشاريع تطوير التعلم عن بعد، وذلك بتطوير شبكات خطوط الإنترنت، الأمر الذي يؤدي إلى تطوير التعليم بالاعتماد على وسائل التكنولوجيا الحديثة، بما يتواءم مع أهداف ومخرجات الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم.
5. شمول برامج التعلم عن بعد للأشخاص ذوي الإعاقة بكافة أنواعها، وضرورة استمرار تلقي برامج التأهيل الفردية والجماعية المختلفة بشكل وجاهي.
6. ضرورة توفير وتطوير كافة الأدوات اللازمة لاستمرار عملية التعلم عن بعد بشكل يضمن استمرار التعليم بشكل يحقق العدل والمساواة، وتكافؤ الفرص، والحفاظ على مدخلات ومخرجات التعلم تماشياً مع التشريعات الوطنية، والاتفاقيات الدولية على وجه السرعة.
7. معالجة المشاكل التقنية والفنية التي تواجه الطلاب أثناء عملية التسجيل والمتابعة على المنصات المختلفة، وذلك من خلال متخصصين لإدارة أنظمة التعليم الإلكتروني فهو نظام غير بسيط، ويحتاج إلى دراسة وذكاء في الفن والتطبيق، وكذلك عقد دورات مكثفة للمعلمين حول استخدام التقنية الرقمية.

وفي هذا السياق نشير إلى أن البنك الدولي قد وافق على مشروع بقيمة 100 مليون دولار لدعم الأردن في التصدي لتحديات التعليم عن بعد الناتجة عن وباء كورونا، ويهدف البرنامج إلى توسيع سبل الحصول على التعليم وظروفه للأطفال الأردنيين، وأطفال اللاجئين السوريين، وتقديم تحويلات طارئة للأسر الفقيرة التي فقدت مصدر دخلها؛ للسماح للأردن بتعزيز عملية التعليم من خلال بناء نظام تعليمي أكثر عدالة ومرونة لفترة ما بعد كورونا، واستدامة ابتكارات التعلم التي تم تطبيقها نتيجة إغلاق المدارس.